الفصل الرابع
ثورتى القرن
والصراع بين الجوع والكرامة

ثمة علاقة وشيجة بين اطالة فترة الحكم وتعرض الشعوب للمجاعة. فكلما طالت فترة حكم الرئيس كلما تمكنت حاشيته فى فرض سياجا حديديا بينه وبين شعبه، حتى يتمكنوا من اتمام أعمال النهب والسرقة لموارد البلاد التى هى بالأساس قوت للشعب وملك له.

تمهيد:

إن يوم الجمعة الموافق ١١ من فبراير لعام ٢٠١١م كان يومًا فارقًا في حياة المصريين جميعًا، ففي الوقت الذي كاد الشعب المصري فيه أن يستسلم لفكرة توريث حكم مصر من مبارك الأب إلى مبارك الابن، ويعتبر مشروع تسليم مفاتيح القصر الجمهوري إلى جمال مبارك قدرًا ومكتوبًا على الجبين، ثم فوجئ العالم بهذا الشعب يجبر الرئيس الفرعون الذي ظل داخل قصر الرئاسة نحو ثلاثين عامًا على رفع الراية البيضاء ويعلن تنحيه عن السلطة وتسليم مهام منصبه للمجلس الأعلى للقوات المسلحة.

ولقد كتب التاريخ المصري هذه الواقعة بمداد من ذهب من خلال الوثيقة التي وقع عليها الرئيس المخلوع والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية (جريدة الوقائع المصرية) في ١٢ فبراير ٢٠١١م وبتوقيع نائب رئيس الجمهورية عمر محمود سليمان.

فمنذ حوالي ٤٥ قرنًا من الزمان وتحديدًا في أواخر الأسرة السادسة شهدت مصر ما يشير إليه الكثير من المؤرخين أول ثورة في التاريخ المعلوم المكتوب للبشرية إنه فرعون مصر وكان اسمه (كارع بيبي الثاني) تولى العرش وعمره ٦ سنوات وحكم حتى بلغ من العمر مائة عام (٩٤عام) يحكم فيها دولة من أقدم الدول في التاريخ بدأ حكمه وأمه وصية عليه وأنهى حكمه وهو يضع نهاية لحكم الأسرة السادسة في الدولة المصرية القديمة ولكبر سنه أصبح غير قادر على كسب طاعة أمراء الأقاليم واستبدوا بالشعب فثار الشعب على هذا الملك لقد كشفت عنها بردية غاية في الأهمية أكتشف في مطلع القرن الثامن عشر وهي ١٦ صفحة في منطقة "منفيس" قرب أهرامات سقارة بالجيزة وهى حالياً في المتحف الوطني في الليديد بهولندا وتمت ترجمتها وأطلق عليها اسم بردية "بيور" وهو حكيم مصري الذي سجل أحداث أول ثورة في التاريخ.

ثانيًا: لماذا قامت الثورة :

ما أروع الحرية.... وما أقبح الاستبداد والطغيان... وما أجمل الإبداع الذى يتفجر من وجدان مؤمن بمعان نبيلة صادقة تدافع عن حرية الإنسان وترسى مبادئ العدل والمساواة ، تلك التى دعت إليها كافة أديان السماء وأكدها كل فلاسفة الأخلاق فى العالم كأساس للحكم فى كل زمان ومكان.لقد جاءت ثورة ٢٥يناير بعد انتظار طويل وسنوات من الفساد والضياع، تلك التى عاشها المجتمع المصرى بكل طوائفه وأطيافه لسنوات تجاوزت الثلاثين عاماً، أخرج خلالها المفكرون والمبدعون أفكاراً وإبداعات متنوعة وبجودة تكشف بحق عمق الفساد وبشاعة الجرائم التى ترتكب يومياً فى حق الشعب، تحت مرأى ومسمع من الجهات الرقابية والأمنية والمنظمات الحقوقية، كما خرجت المقالات الصحفية واللقاءات الإعلامية لتبين – عن قرب- لصانع القرار بالصوت والصورة كافة الأوجاع الاجتماعية والصحية وفداحة المشكلات الاقتصادية وبشاعة المعاناة الإنسانية التى

يتكبدها المواطن المصرى كلما احتك بأفراد النظام أو بمؤسساته،وفى كل إبداع يخرج أو لقاء يتم كانت الحكومة " ودن من طين وأخرى من عجين) متخذة من "ثقافة التطنيش" منهاجاً لها فى كل شيء. لقد تبلد حس النظام وشاخت رموزه، وتسلل حلم الخلاص إلى نفوس العامة، وتخيلنا .. وكان كلنا أمل فى أن يقوم النظام بإصلاح ذاته وتقويم عيوبه؛ حرصاً على استقراره واستمراره، ولكن يبدو ذلك فقط هو عقل العامة الطامحة، فلم يخطر ببالنا أنه نظام هش جبان، لم يملك من مقومات البقاء سوى صوت أجش يهدد كل من يرفع صوته بقانون الطوارئ، ذلك القانون الذى أعده النظام خصيصاً لحماية مفاسده.

وكلما حدث فوران شعبى فى أى مكان كان،كالذى حدث فى تونس مثلاً، يخرج إلينا رموز النظام الموقرين للتهديد والتصريح بأن مصر ليست تونس ، بمعنى أن الشعب المصرى أجبن فى نظرهم وأقل وطنية من الشعب التونسى، وتناسوا جميعاً وعن جهل أن المصريين أقوى وأجرئ وأعتق من أى شعب كان ، فنحن شعب له حضارة وتاريخ، فالمصريون هم أول من نظم الثورات وقادها فى تاريخ الحضارات الإنسانية، ولم ينسى التاريخ ثورة الجياع التى قادها الفراعنة المصريون للإطاحة بنظام الملك بيبى فى الأسرة السادسة، الذى حكم مصر لأكثر من ٩٠ عام،كما لم يغفل التاريخ ثورة الجياع التى قادتها امرأة ضد المستنصر بالله الفاطمى، وغيرت نظامه بالكامل وكادت أن تقضى عليه لولا أن استجاب لكل مطالبها. لقد خسر المصريون فى عهد مبارك مكتسبات اجتماعية واقتصادية عديدة، تأثرت فيها روح الانتماء، وانخفضت الخصائص السكانية لأبناء الوطن، فانهار التعليم بجميع مكوناته، ولم تحصل الجامعات المصرية على ترتيب ضمن ٥٠٠ جامعة عالمية، وأمية متفشية حتى بين حملة المؤهلات المتوسطة، ضرائب مفروضة على كل شيء حتى المشي على الطريق، نظام يقوم على العطاء لمن لا يستحق، ساءت العلاقات بين المصريين أنفسهم، ضاعت كرامة المصرى وحقوقه فى أى بلد يعمل بها، تفشت الجريمة بشتى أنواعها، وعاش المصرى غريب فى بلده، وكاد الشباب أن يكون على حافة الهاوية، فأصبحت تجارة المخدرات وتسويقها أمراً مباحاً ، وأصبح رجال الشرطة وبعض من رجالات القضاء ورموز النظام عناصر فاعلة فى الاتجار بالمخدرات والسلاح وتهريب الآثار. كما تم وئد الموهبين وتقييد أفكار المبدعين وأساتذة الجامعات والعلماء، الذين راح بعضهم يبحث له عن عمل اضافى حتى يتمكن من تلبية مطالب العيش بشكل كريم، ووضعت أفكارهم وأبحاثهم – التى ظلوا يحلمون بإخراجها لخدمة الوطن_ جميعها على أرفف المكتبات الحكومية، وظل هذا الاستهتار بالعلم والعلماء، حتى تفشت البطالة بين حملة الدكتوراه فى كثير من التخصصات، ولم يدرك النظام أن دولة تتجاهل العلم، وتضع العلماء فى مؤخرة اهتماماتها ليس لها مستقبل سوى الفقر والتخلف والحرمان والجهل والمرض.

وتمكن النظام من خديعة نفسه، فراح يواجه الفقر بإنشاء بعض الأجهزة التى يخدع بها المواطنين، مثل المجلس القومي للطفولة والأمومة، وصندوق مكافحة الإدمان، وصندوق تطوير العشوائيات ، والصندوق الاجتماعى للتنمية، وأخذ يضخ المعونات الأجنبية لهذه الأجهزة التى جعل تبعيتها لمجلس الوزراء مباشرة، مليارات من المعونات الأجنبية خصصت لهذه الأجهزة ، وأسفرت كل هذه الجهود ومليارات الدولارات عن :

أسفرت جهود المجلس القومى للطفولة والأمومة عن أن مصر من أكثر دول العلم من حيث عمالة الأطفال، وختان الإناث، والاتجار بالبشر، وتجارة الأعضاء، وراحت معظم المنح لجيوب العاملين فى هذه الأجهزة، الذين كان يتقاضون رواتبهم بالدولار وأحياناً باليورو،وانتهى الأمر بتحويل هذا الجهاز إلى وزارة بين يوم وليلة، وزارة لم يتجاوز عدد العاملين فيها ١٠٠ فرد ...

كما أدت المعونات الموجهة لصندوق الإدمان إلى انتشار البنجو بين تلاميذ المدارس الإعدادية ومدرجات الجامعة، وعلى ناصية الطرقات، وكأن هذه المعونات خصصت لانتشار التعاطى وليس منعه، فكيف تمنع الحكومة تداول المخدر، وتغض الطرف عن زراعته والاتجار فيه.

أما صندوق تطوير العشوائيات، فوفقاً للإحصائيات والتقارير المحلية والدولية تتضاعف العشوائيات عام بعد الأخر، نظراً لتزايد معدلات الفقر وغياب سياسة واضحة للمناهضة، فمثلاً كانت المحليات تغض الطرف عن البناء فى الأراضي الزراعية ، أثناء انتخابات مجلسي الشعب والشورى، حتى يضمنوا ولاء المخالفين وكسب أصواتهم لصالح مرشحى الحزب الوطني الحاكم،

ومن ثم فكلما ساهم الصندوق فى تطوير منطقة عشوائية أو إخلائها، ظهرت مناطق أخرى اشد عشوائية وضراوة.

أما الصندوق الإجتماعي للتنمية، فقد كان الخدعة الكبري التي خدع بها النظام شعبه، مؤكداً أن هذا الصندوق جاء لمحاربه الفقر والحد من البطالة ،وتم ضخ مليارات الدولارات فيه من القروض للمشروعات الصغيرة إلى المنح التي تقدم في صورة خدمات للمواطنين، وكشفت كل الدراسات والتقارير أن هذا الجهاز استشري فيه الفساد للركب ، حيث تضاعفت نسب الفقراء في مصر، حتي أن ١٥ مليون مواطن مصري يعيشون تحت خط الفقر، وأكثر من ٨٠% من الشعب يحصلوا بجداره علي لقب فقير، فضلاً عن انتشار البطالة بين كافة الفئات والمؤهلات ، وذلك لأن الصندوق تحول إلي القيام بوظيفة بنك مصرفى بإجراءات مخففة، كان يحصل علي القرض من الدول الأجنبية بـ (٠.٥ .%) ويقرضه للجمعيات الأهلية (١٠.٥%) وتقوم الجمعيات بإقراضه للشباب من ١٦ إلى ١٨ %، مما أدى إلي تعثر الشباب عن السداد وفشلت مشروعاتهم، وأصبحت الفوائد تتضخم داخل الصندوق ،الذي تم تعيين معظم العاملين فيه بالوسطة والأقارب ومن المحاسيب ، ولم يكف النظام عن خدعة الشعب فأنشأ هيئة الرقابة الإدارية وجعل لها فروع فى كل محافظة، وخصصها في كشف الفساد، وجعل القائمين عليها من جهاز الشرطة ومؤسسة الجيش أولئك الذين تم تدريبهم علي الولاء للنظام ومناصرة الأقوياء والمحاسيب ومحاسبة الضعفاء؛ وصحونا جميعاً بعد ٣٠ عاماً من الحكم، مكتشفين أن النظام قد سرق الشعب ، وبدد ممتلكاته لصالح حفنة من رموزه المفسدين، وكأن جهاز الرقابة جاء لحماية هؤلاء،والتستر علي مفاسدهم في كل المجالات ،وأن معظم القضايا التي كشفها الجهاز هى لأفراد ارتكبوها لظروف بيئية معينة،ربما دفعتهم إليها بيئة الفساد المستشرية فى المجتمع

وبالإضافة إلي ما سبق فقد كان ملف التوريث الذي تم فتحه منذ ١٩٩٣ هو الشرارة الأولي التي أحرقت الجرن ،وأشعلت الثورة في نفوس الشباب والعامة ، حتى أطاحت -وسوف تستمر- بكافة رموز هذا النظام الفاسد، وإذا كان كل ما كتبناه سلفاً بمثابة إرهاصات أو دلالات لقيام ثورة ٢٥ يناير؛ فإننا نود الإرشاد إلي آليات قيام هذه الثورة العظيمة ،فإذا كان كل نظام يحمل بذور فناءه ، فإن نظام مبارك حمل الكثير من المفاسد التي أنهته بعد ٣٠ عاما ، وأن الفيس بوك الذى أنشاءه النظام ليلهي الشباب عن المشاركة في العمل السياسي ، ذلك الذي حرمه علي منظمات المجتمع المدني، تحول إلي أداة قوية ومارد انفجر في وجه النظام، نظم خلاله الشباب أنفسهم ،وحددوا إشارة البدء ومناطق الالتقاء وتحالفوا علي الأهداف؛وبالتالي فقد نجح برنامج الفيس بوك في تحقيق ما عجزت كافة منظمات المجتمع المدني الحقوقية عن تحقيقه علي مدار سنوات طويلة، نظراً للقوانين التي وضعها النظام والتي كانت تحد بدورها من نشاطات هذه المنظمات وخاصة ممارسة الأنشطة الدينية والسياسية، وما أود تأكيده أن هذه الثورة ثورة فردية لم تكن مؤسسية بأي شكل ، ولكن ما إن اندلعت حتى انضمت كافة أطياف الشعب ومؤسسات المجتمع المدني؛ مما سرع بنجاحها، فضلاً عن الدور الإعلامي الرائع أثناء اندلاع الثورة .

وبعد نجاح الثورة في تنحي الرئيس والقضاء علي رموزه. أدرك الشعب أن الثورة لم تنجح سوي بنسبة (٥٠%) فقط ،وهو دورها في تنحي الرئيس ،الذي في نظري كان سوف يتنحي قريباً بفعل الطبيعة سواء بالموت أو بالعجز ، وقضت علي ملف التوريث، وإن كانت الـ (٥٠%) الأخرى تتمثل في ثورة الشعب علي ذاته،ثورة الشعب علي كافة القيم ، والعادات ، والتقاليد، والأفكار التي كرسها فيه النظام لمدة ٣٠ عاماً، وراح الشعب يصر علي إحياء أصالته، وتأكيد الانتماء لتراب الوطن، وأنه ليس في حاجة إلي هذا النظام فهو يستطيع متي صدقت العقيدة أن يحقق الأمن لنفسه بنفسه، ودون الحاجة إلي النسق الأمني الذي تخصص سنوات طويلة في إرهاب الشعب دون حمايته، ،كما يستطيع الشعب أن يتخلي عن كافة الأنساق ويستغني عن الخدمات التي كان يقدمها النظام للمواطنين، وقام الشعب بإحياء نسق التكافل الإجتماعي بمفهومة الشامل ، التكافل، المادي، والاجتماعي، والأدبي، والأمني ، وغيره ليرسل للعالم اجمع أننا قادرون علي إدارة أنفسنا بأنفسنا ، وأن الحاكم هو عامل عند الشعب، وطالب بعقد اجتماعي جديد بين الشعب والحكومة ، عقد يملي شروطه الشعب وليس للحكومة، يضع لكل منهما واجباته وحقوقه، والشعب هو المستفيد والمراقب،

لقد نجحت الثورة في إحياء الأصالة المصرية بمفهومها الشامل ، ولكن حتي تستمر الثورة في اتجاهاتها كان لازماً علينا أن نتجاوز مفهوم المسئولية الاجتماعية إلي مفهوم المسئولية الوطنية ، ونغض الطرف عن مصالحنا الشخصية، ومطالبنا الفئوية ، وننظر فقط إلي مستقبل مصر، ونشعر أكثر بمسئولياتنا تجاه الوطن ،وأن يعمل كل منا قدر استطاعته علي إصلاح ذاته، ويؤدي دوره كما ينبغي ، مفتخرا بأنه يساهم بذلك فى بناء مصر.

وعلى أية حال فقد تعددت أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير فمنها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي، ومنها ما هو اقتصادي، فالثورة المصرية لم تكن حدثًا مفاجئًا إلا بالنسبة لأولئك الذين تعاموا عن التعامل مع مقدماتها، وهي كثيرة ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية ونفسية، فأسباب الغضب ظلت تتراكم منذ ستون عامًا تقريبًا تبددت فيها كل أرصدة القوة المصرية حتى تشكلت أزمة مجتمعية خصوصًا في السنوات العشر الأخيرة، **والتي لها أبعاد أربع:**

(١) الأزمة السياسية:-

وتتمثل في جمود المشاركة السياسية وتكشف عن الأزمة مؤشرات متعددة أهمها الانفراد باتخاذ القرار السياسي بواسطة الحزب الحاكم تزاوج الثروة بالسلطة بالإضافة إلى تعددية سياسية مقيدة لم تسمح بقيام سوى الأحزاب التي ترضى عنها السلطة، وبالتالي ضعف الأحزاب السياسية عمومًا بالإضافة إلى القيود المتعددة على حرية التفكير وحرية التعبير وحرية التنظيم

بالإضافة إلى تزوير إرادة الشعب في استفتاء التعديل الدستوري ٢٠٠٧م وانتخابات برلمان ٢٠١٠م حيث يربط الكثير من الخبراء بين التعديلات التي أجريت على الدستور في ٢٦ مارس ٢٠٠٧م والتي كانت مزورة بدورها وتزوير برلمان ٢٠١٠م بعدها، وأكد المستشار محمود الخضيري في جريدة الدستور أن مصر تنفرد بنوع معين من التزوير في الانتخابات ليس كباقي الدول التي يمكن أن يحدث بها شراء الأصوات أو استغلال النفوذ أو العصبية القبلية والعائلية وغيرها التي تمارس حتى في أكثر الدول الديمقراطية، فالتزوير لدينا هو تزوير مؤسسي تقوم به الدولة عن طريق أجهزتها التنفيذية ونفوذها القوي في دوائر الحكم وداخل لجان الانتخابات لتغيير النتيجة لمصلحتها.

كما دأبت الحكومة المصرية على تعذيب خصومها السياسيين وانتشر بعد مقتل أنور السادات وصارت ظاهرة واضحة وسمة أساسية للحكم في مصر وأسلوبًا رئيسيًا لإدارة شئون البلاد، ولما زاد الأمر أحست به كل الهيئات المعنية بمتابعة التعذيب حتى أن لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين أكدت في يناير ١٩٩١م أنها رصدت ٢٥٠ ألف قرار اعتقال وأن حوالي ٣٠٠ معتقل مازالوا قيد الاعتقال منذ ثلاث سنوات، ويتجدد اعتقالهم تلقائيًا، وأشارت اللجنة في ورقة أعدتها للتوزيع على المحامين إلى صدور ٢٥٠ قرار اعتقال لمعارضي مؤتمر السلام واحتجاز أكثر من ثلاثمائة فلسطيني اعتقالات مفتوحة غير محددة المدة بسجن أبي زعبل مع طرد العديد منهم خارج البلاد، كما أشارت اللجنة إلى صدور ما يزيد على سبعة آلاف تقرير طبي يؤكد وقوع التعذيب للمعتقلين حيث تم استخدام الصعق الكهربائي والجلد بالكرباج وانتهاك الآدمية.

وعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطيًا حقيقيًا، حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحيانًا ويضيق أحيانًا أخرى طبقًا لإرادة السلطة الحاكمة، ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي عن محتواها الحقيقي، حيث اهتمت هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة وذلك اعتمادًا على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية، ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري.

وتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري، والتي كانت بمثابة المحركات الفاعلة في قيام ثورة ٢٥ يناير فيما يلي:

١- شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات، حيث مثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي المصري خلال العشرة أعوام السابقة، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.

٢- غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وهذه نتيجة منطقية لشخصنة السلطة واحتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأييد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

٣- جمود النخبة الحاكمة فهذه النخبة هرمت في مواقعها، وقد اتخذت هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء، ولذلك أصبحت ظاهرة الوزير غير السياسي المعمر في المنصب من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك، كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني مما أدى إلى تيبس الحياة السياسية.

٤- وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي، والحزب الوطني الديمقراطي احتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في عام ١٩٧٨م، وإلى جواره يوجد عددًا من الأحزاب السياسية ومعظمها غير معروف للمصريين ويمكن وصفها (بالكرتونية) وبالتالي أصبحت المعارضة الحزبية معارضة مستأنسة.

٥- تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني الحاكم، ولعل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠م أفرزت مجلس غير مسبوق في تمثيله لا وجود للمعارضة بين جنباته.

٦- طرح ملف التوريث وإنهاء الجمهورية الملكية القائمة، وكان لطرح هذا الملف أثره في تأجيج مشاعر الوطنية المصرية من تكاتف لكل الحركات السياسية المعارضة مع رجل الشارع.

(٢) الأزمة الاقتصادية:-

وأهم مؤشرات هذه الأزمة يتمثل في غياب إستراتيجية التنمية في مجالات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا وتنمية اقتصاد افتراضي يقوم على المضاربات في البورصة وفي مجال نهب أراضي الدولة من خلال تمليكها لرجال الأعمال بأثمان زهيدة تاجروا فيها وبنوا عليها منتجعات تباع فيها الفيلات والقصور بملايين الجنيهات في حين يقبع حوالي أربعين مليون مصري تحت خط الفقر وهم في حالة بؤس كامل.

ويعتبرها البعض ثورة ضد الحكومة لنقول لها أننا بدأنا الاهتمام بشئون بعضنا البعض وسنأخذ كل حقوقنا ولن نسكت بعد اليوم، فهناك ثلاثة ملايين مصري مريض بالاكتئاب منهم مليون ونصف مليون مرضى بالاكتئاب الجسيم وأكثر من مائة ألف محاولة انتحار خلال عام ٢٠٠٩م وتسببت في وفاة خمسة آلاف شخص ولدينا ٤٨ مليون فقير منهم مليونان ونصف المليون يعيشون في فقر مدقع ولدنيا ١٢ مليون مصري بدون أي مأوى ومنهم مليون ونصف مليون يعيشون في المقابر، وهناك فساد منهجي أدى إلى وجود قضايا فساد تزيد قيمتها جميعًا بأكثر من ٣٩ مليار جنيه خلال عام واحد فقط بالإضافة إلى المركز ١١٥ بين ١١٩ دولة في تقرير التنافسية العالمية من حيث الفساد الحكومي، وهناك أكثر من ثلاثة ملايين شاب عاطل ونسبة البطالة بين الشباب تجاوزت ٣٠%، والمركز الأخير من ١٣٩ دولة في معدل الشفافية، وأعلى معدل لوفيات الأطفال في العالم بواقع خمسين طفل كل ١٠٠٠ ولادة ونصف أطفال مصر تقريبًا مصابون بالأنيميا، بالإضافة إلى ٨

ملايين شخص مصاب بفيروس (C) ولدينا أكثر من مائة ألف مصاب بالسرطان سنويًا بسبب تلوث المياه، بالإضافة إلى وجود سيارة إسعاف فقط لكل ٣٥ ألف مصري.

(٣) الأزمة الاجتماعية:-

وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية إلى نشوء أزمة اجتماعية كبرى تمثلت أساسًا في الفجوة الطبقية الواسعة بين الأغنياء والفقراء بصورة لم تحدث من قبل في التاريخ المصري الحديث، وإذا أضفنا إلى ذلك الحراك الهابط للطبقة الوسطى والتحاق أعضائها بمجموع الفقراء لأدركنا خطورة الأزمة.

(٤) الأزمة الثقافية:-

وذلك لأن نسبة الأمية التي قاربت ٤٠% من السكان أدت إلى انخفاض الوعي الاجتماعي مما انعكس على فشل برامج تنظيم الأسرة وسيطرة التفكير الخرافي، والتعصب المذهبي والديني أدى إلى انقسام فكري بالغ الخطورة أثر على جموع الشعب المصري ساهم في زيادة الاحتقان السياسي الطائفي.

وفي إطار ما سبق تبلورت أهداف ثورة ٢٥ يناير المصرية فيما يلي:

١- تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم نهائيًا.
٢- إقالة الحكومة وتشكيل حكومة وفاق وطني.
٣- حل مجلس الشعب والشورى وإصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية يكفل حرية وحيوية التفاعلات السياسية وضمان نزاهة الانتخابات.
٤- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ممن ليس عليهم أحكام جنائية.
٥- محاكمة كل رموز الفساد والمستفيدين منه وحصر ثرواتهم ومصادرتها لصالح خزانة الدولة.
٦- إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات العامة.
٧- تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد مشكلة من خبراء الدستور وأساتذة القانون الشرفاء وكبار القضاة.
٨- إجراء تعديل فوري في المواد المعيبة في الدستور المصري مثل المواد ٦٦، ٦٧، ٨٥، ٨٨، ٧٩ لضمان انتخابات رئاسية حرة.
٩- اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وعدالة التنمية وتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار وحماية مصالح الفقراء والمهمشين.
١٠- إلغاء كل القرارات التي اتخذت ضد العمال بسبب اشتراكهم في ثورة ٢٥ يناير سواء بالفصل أو النقل والتشريد .
١١- توفير حد أدنى من الأجور ١٢٠٠ جنيه لضمان حياة كريمة للمصرين.
١٢- تنفيذ كل أحكام القضاة الصادرة واحترام أحكام القضاء وإعادة هيبته كهيئة مستقلة.

ثالثًا: أحداث ثورة ٢٥ يناير المصرية:-

لقد انطلقت الشرارة الأولى لثورة ٢٥ يناير منذ عامين حينما قامت فتاة تدعى إسراء عبد الفتاح وكانت تبلغ حين ذلك من العمر ١٧ عامًا، من خلال موقعها على الفيس بوك قامت بالدعوة إلى إضراب سلمي في ٦ أبريل ٢٠٠٨م احتجاجًا على تدهور الأوضاع المعيشية وسرعان ما لقيت دعوتها استجابة من حوالي ٧٠ ألفًا من الجمهور، والنتيجة أن الإضراب نجح وأطلق على الفتاة في وقتها لقب (فتاة الفيس بوك) و(القائدة الافتراضية) وخلال عام ونصف قامت حركات المعارضة ببدء توعية أبناء المحافظات ليقوموا بعمل احتجاجات على سوء الأوضاع في مصر وكان أبرزها حركة شباب ٦ أبريل وحركة كفاية.

ومن هنا جاءت فكرة الاحتجاج على الشرطة في عيدها بعد ربع ساعة من منع القوات الأمنية للمواطنين من الوجود أمام دار القضاء العالي وقام شباب ٦ أبريل برفع لافتاتهم وسط الشارع في تحدٍ طائش وبريء للوجود الأمني وكعادتهم في صنع احتجاجاتهم السياسية بدورهم الوطني برفع الأعلام المصرية التي كان رفعها يشكل سببًا غامضًا لاستفزاز قوات الشرطة، وكان هذا يوم ٢٥ يناير ولكن عام ٢٠١٠م قبل عام واحد من تكرار نفس الدعوة التي تحولت إلى ثورة.

وبتصاعد التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بنهاية شهر نوفمبر عام ٢٠١٠م ومنتصف شهر ديسمبر من العام ذاته؛ حيث تراكمت العديد من الأحداث السياسية التي مهدت الطريق لقيام أكبر انتفاضة شعبية شهدتها مصر، ففي تلك الفترة شهدت مصر عدة أحداث مثبطة ومحبطة من أهمها:

- انتخابات مجلس الشعب.
- مقتل الشاب خالد محمد سعيد.
- تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية.
- مقتل سيد بلال.
- قيام الثورة التونسية.
- ظاهرة البوعزيزية.

وبعد حادثة خالد سعيد قام الناشط وائل غنيم والناشط السياسي عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة كلنا خالد سعيد على موقع فيس بوك ودعا المصريين إلى التخلص من النظام وسوء معاملة الشرطة للشعب وكانت تلك هي لحظة البدء الفعلية لثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١م.

ولقد أدت حالة الاحتقان التي عاشها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة إلى الدعوة إلى تظاهرة قوية يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ احتجاجًا على تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها تجاوزات وزارة الداخلية وانطلقت الدعوة عبر موقعي التواصل الاجتماعي فيس بوك وتويتر، حيث قام بالدعوة لهذه التظاهرات العديد من القوى السياسية غير المحزبة مثل كلنا خالد سعيد وحركة شباب ٦ أبريل، وحركة شباب من أجل العدالة والحرية، والحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية)، والجمعية الوطنية للتغيير، والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير، وقد لبى الدعوة عدد غفير من جموع ومختلف طبقات المجتمع المدني بمصر وأعلنت جماعة الإخوان مشاركتهم في مظاهرات ٢٥ يناير وحددت الجماعة ثلاث ضوابط لشبابها المشاركين في المظاهرات وأكدت احترامها للشرطة كهيئة وطنية وحذرت من التخريب أو أعمال الشغب ونفت الجماعة دعوتها للحشد في موقع معين وأكدت على عدم منع الشباب من المشاركة.

وشهدت القاهرة وبعض المحافظات ظهر اليوم وقفات احتجاجية استجابة لدعوة قوى سياسية معارضة ونشطاء بالتظاهر بهدف الإصلاح السياسي والاقتصادي وناشدت الداخلية المجتمعين بعدم الانسياق وراء شعارات زائفة.

وزحف الآلاف إلى ميدان التحرير وبعد فترة من الهدوء استخدمت قوات الأمن المركزي، التي تتولى مكافحة الشغب الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه وبنادق الخرطوش لتفريق المتظاهرين، كما نشبت مظاهرات في الإسكندرية والسويس وعديد من المدن الأخرى ولقي ثلاثة أشخاص على الأقل مصرعهم في السويس وألقي القبض على ما لا يقل عن ٥٠ متظاهر في أرجاء البلاد.

وما جرى في هذه الليلة في الشوارع الجانبية للميدان والميادين القريبة منه لا أجد له وصفًا سوى حرب العصابات غير أنها كانت حربًا من جانب واحد فقط وهو جانب الشرطة.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢٦ يناير ٢٠١١م، وفي مشاهد لم يسبق لها مثيل اشتبكت الشرطة مع آلاف المصريين الذين رفضوا مغادرة ميدان التحرير إمعانًا في الاحتجاج على حكم مبارك حيث

استخدمت العصي وقنابل الغاز والقنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المتظاهرين واستعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب و١٠ آلاف جندي أمن مركزي واستمرت عمليات فض الاعتصام في الساعات الأولى من صباح الأربعاء.

واستنفرت السويس رجالها فانخرطوا ولم تغب الإسكندرية عن الأحداث وانطلقت الميادين الكبرى في القاهرة تنادي بالحرية والعدالة الاجتماعية والخبز والتغيير وفي محطة الرمل بالإسكندرية تظاهر عشرات الآلاف بالإضافة إلى ميدان الأربعين بالسويس.

وقد حجبت أجهزة الأمن بعض المواقع الإلكترونية بشكل نهائي في أثناء المظاهرات وأصابت موقع (تويتر) الاجتماعي بالشلل التام وفشل جموع المستخدمين في الوصول إليه من خلال الهواتف المحمولة أو أجهزة الحاسب الآلي فيما دخل موقع (فيس بوك) حيز الحجب أيضًا وأسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال ليومي ٢٥، ٢٦ يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات عن وفاة أربعة أفراد بينهم جندي وإصابة ١٦٢ شرطيًا و١١٨ مواطنًا بينما تم إلقاء القبض على أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات في تحدٍ للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات أو تجمعات احتجاجية أو مسيرات حسبما أوضح مصدر أمني.

وفي يوم الخميس ٢٧ يناير ٢٠١١م تم عقد هيئة مكتب الحزب الوطني برئاسة صفوت الشريف الأمين العام اجتماعها الذي بدأ صباح هذا اليوم، وذلك لمناقشة التطورات الأخيرة بحضور الدكتور زكريا عزمي الأمين العام لشئون العضوية والإدارية والمالية.

وقد هاجم المتظاهرون قسم شرطة الأربعين وأشعلوا النار فيه وفي سيارات الأمن التي ردت بالقنابل المسيلة للدموع واستمرت أعمال العنف والشغب في المحافظة واعتقلت قوات الأمن الناشط وائل غنيم وتم إقرار الخطة ١٠٠ من قبل وزارة الداخلية تمهيدًا لتنفيذها يوم ٢٨ يناير.

واتسعت رقعة المظاهرات في مختلف المحافظات ردًا على قتل شباب مصر وخرج المزيد من عشرات الآلاف تخرج متظاهرة ضد النظام من دون مطالب محددة وربما كانت في بعض التظاهرات مطالب لكن سقف المطالب زاد ولم يعد (عيش، حرية، وعدالة اجتماعية وتغيير) بل تطالب تلك المظاهرات برحيل النظام.

وفي يوم الجمعة ٢٨ يناير ٢٠١١م خرجت المظاهرات الحاشدة في القاهرة والمحافظات وشهدت كل محافظات الجمهورية مظاهرات حاشدة تطالب بالتغيير والإصلاح فيما يسمى (جمعة الغضب) بمشاركة عشرات الآلاف من المواطنين من شباب ونساء القوى والأحزاب السياسية المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتداء على مقار الحزب الوطني في عدة محافظات فقد اشتعلت النيران مساء الجمعة في مبنى ملحق بمقر الحزب الوطني بالقاهرة.

ونتيجة لانقطاع الاتصال عبر شبكات المحمول والإنترنت أوجد اتصالاً أكبر عن طريق اتصال الشباب بعضهم ببعض وقرروا أنها ثورة وبدأنا نقول (الشعب يريد إسقاط النظام) وزادت الجموع تدفقًا خاصة مع تعامل الشرطة الهمجي وفجأة تهاوت الشرطة وأصبح الشارع في قبضة الثوار ونزل الجيش سريعًا إلى الميدان وأحاط مبنى الإذاعة والتليفزيون المصري رمز السيادة المصرية وتجمع الناس حول الدبابات وعانقوا الضباط والعساكر وكانوا للأسف من الحرس الجمهوري وفي يوم السبت ٢٩ يناير ٢٠١١م بدأ هذا اليوم بحظر التجوال من الساعة السادسة مساءً حتى الساعة السابعة صباحًا وتعطلت في هذا اليوم جميع المصالح الحكومية وبات الفوضى من هروب السجناء وحرق أقسام الشرطة مما أدى إلى ظهور اللجان الشعبية لحماية أفراد المجتمع بعضهم ببعض.

وفي هذا اليوم أصدر الرئيس حسني مبارك قرار جمهوري بتعيين السيد عمر سليمان نائبًا لرئيس الجمهورية كما أصدر تكليف للفريق أحمد شفيق لرئاسة الوزراء والمظاهرات لا تزال مستمرة منذ العاشرة صباحًا في اتجاه ميدان عبد المنعم رياض وميدان التحرير.

وفي يوم الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١م استمرت المظاهرات المناهضة لنظام الرئيس مبارك في المدن المصرية ودعوة من المعارضة إلى إضراب عام الاثنين وتظاهرات حاشدة الثلاثاء تحت اسم (احتجاجات مليونية لرحيل النظام)، وحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على انتقال منظم إلى الديمقراطية في مصر وأكد معارضة الولايات المتحدة للعنف، وكذلك دعوته إلى ضبط النفس ودعم الحقوق المالية ودعم إجراءات عملية تمضي قدمًا بالإصلاحات السياسية في مصر.

وتوالت ردود الأفعال وأعلن الفريق أحمد شفيق عن تغيير عدد كبير من أعضاء الحكومة السابقة وعلى رأس التغييرات يوسف بطرس وزير المالية وظلت المظاهرات تحتشد في كل مكان، وزاد عدد المتظاهرين عن مائة ألف متظاهر وذلك خلال يوم الاثنين.

وفي يوم الثلاثاء الموافق ١ فبراير ٢٠١١ خرج عشرات الآلاف من المتظاهرين إلى شوارع القاهرة وغيرها من مدن مصر استجابة لدعوة المعارضة لانطلاق تظاهرة مليونية لإجبار الرئيس حسني مبارك على الرحيل، ووجه الرئيس خطابه الثاني للشعب وأكد أن الشعب عليه أن يختار بين الفوضى والاستقرار وكلف الحكومة التجاوب مع مطالب الشباب وكلف نائبه بالحوار الوطني وتكليف البرلمان مناقشة تعديل المادتين ٧٦، ٧٧ من الدستور المصري.

وأعلن عن إجراءات الانتقال السلمي وأنه لن يترشح في الانتخابات الرئاسية المقبلة مؤكدًا أنه سيعمل خلال الأشهر المتبقية من ولايته الحالية على اتخاذ التدابير والإجراءات المحققة للانتقال السلمي كما أكد لشفيق على استعداده للحوار مع المتظاهرين كما تم تأجيل جلسات البرلمان للفصل في الطعون عقب كلمة الرئيس.

وفي يوم الأربعاء الموافق ٢ من فبراير توجهت مجموعة من مؤيدي مبارك مصطحبين بعض البلطجية وأصحاب السوابق الجنائية بالخيول والجمال حاملين العصي والأسلحة البيضاء والهراوات صوب ميدان التحرير حيث اقتحموا ميدان التحرير بالقوة في محاولة منهم لإخراج المحتجين هناك وإلقاء المولوتوف وقد عرفت الحادثة إعلاميًا باسم (موقعة الجمل.

وفي يوم الجمعة الموافق ٢/٤ احتشد مئات الآلاف في التحرير يطالبون بالتغيير فيما أسموه (بجمعة الرحيل) ورددوا هتافات تطالب بتنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم.

ثم أعلن الثوار عن أسبوع التحدي وتواصلت الجماهير لحشد ثمانية مليون شخص متظاهر والهدف واحد هو إسقاط الطاغية.

وفي يوم السبت ٥ فبراير ٢٠١١م مع استمرار المظاهرات استقالت بعض قيادات الحزب الوطني الديمقراطي ومنهم جمال مبارك نجل الرئيس.

كما استقال الشريف وعز وهلال من أمانة الوطني وأصبح حسام بدراوي أمينًا عامًا ووافق الرئيس حسني مبارك رئيس الحزب الوطني الديمقراطي على قبول استقالة أعضاء هيئة مكتب أمانة الحزب برئاسة السيد/ صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني.

وفي يوم الأحد ٦ فبراير ٢٠١١م أجرت جماعات المعارضة ومنها جماعة الإخوان المسلمين وبعض المستقلين حوارًا مع عمر سليمان نائب الرئيس تم فيه التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور والعمل على إنهاء حالة الطوارئ وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ، وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد، وأقام الآلاف في ميدان التحرير في هذا اليوم (أحد الشهداء) حيث صلى المسلمون صلاة الغائب على أرواح الشهداء الذين قتلوا في الأحداث وأدى المسيحيين قداس الأحد بحضور الآلاف من المسلمين

كما أكد رئيس الوزراء أحمد شفيق ضرورة بقاء الرئيس مبارك في منصبه حتى نهاية مدة ولايته الرئاسية.

وفي يوم الاثنين ٧ فبراير ٢٠١١م بدأ الثوار يحاولون تشكيل ائتلاف ثورة ٢٥ يناير ويطالبون بمحاكمة الفساد وتم إخفاء وإحراق عدد كبير من ملفات القضاء في جنايات جنوب القاهرة.

وفي يوم الثلاثاء ٨ فبراير ٢٠١١م المليونية الثالثة في أسبوع الصمود حيث استمرت المظاهرات الحاشدة في ميدان التحرير والإسكندرية وعدد من المدن المصرية للمطالبة بإسقاط نظام مبارك والمتظاهرون في القاهرة يعطلون المؤسسات الحكومية حيث تظاهر الآلاف أمام مجلسي الشعب والشورى ومقر رئاسة الوزراء.

وفي يوم الأربعاء ٩ فبراير ٢٠١١م رئيس الوزراء يصدر قرار تشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق حول الانتفاضة الشبابية والمتظاهرون يجبرون الحكومة على نقل اجتماعاتها إلى مصر الجديدة وإصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيان حول الأحداث الجارية برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع والإنتاج الحربي لبحث الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم وأصدر بيانه الأول.

وفي يوم الخميس ١٠ فبراير ٢٠١١م ألقى الرئيس خطابًا إلى الشعب نقلته شاشات التليفزيون، وسط شائعات بأن الرئيس مبارك سيتنحى لكنه لم يعلن فيه استقالته فرفع المتظاهرون في ميدان التحرير أحذيتهم في الهواء ملوحين بها تعبيرًا عن الغضب وطالبوا الجيش بالانضمام إليهم.

وفي يوم الجمعة الموافق ١١ فبراير لسنة ٢٠١١م التي سميت (بجمعة الزحف) حشود مليونية تتجاوز العشرة ملايين في أنحاء الجمهورية مع الزحف على قصور الرئاسة وبخاصة قصر القبة الرئاسي بالقاهرة والقصر الرئاسي برأس التين بالإسكندرية، وأثناء ذلك أعلن السيد عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وجاء ذلك خلال بيان أذاعه سليمان بنفسه من مقر رئاسة الجمهورية.

وجاء نص البيان كالتالي: (في هذه الأوقات العصيبة التي يمر بها الوطن قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد والله الموفق والله المستعان)، ثم أذيع البيان رقم (٢) للمجلس الأعلى للقوات المسلحة وأنه سيظل في انعقاد دائم.

وعقب إعلان النبأ مباشرة عمت أفراح كبيرة في الشوارع المصرية في القاهرة والمحافظات واحتفل الثوار في ميدان التحرير بانتصارهم الكبير وبنزول مبارك على إرادة الشعب وفي تطور سريع أكد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الثالث أن المجلس ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب وأن المجلس يدرس اتخاذ خطوات لتحقيق طموحات الشعب وأنه سيقدم بيانًا لاحقًا متضمنًا إجراءات محددة وقدم المجلس تحيته وتعازيه لأرواح شهداء ثورة ٢٥ يناير.

رابعًا: نتائج ثورة ٢٥ يناير المصرية:-

إن الثورات لا تحدث فجأة ولا تجنى ثمارها فور حدوثها وكذلك ثورة ٢٥ يناير فهي كما اتضح من خلال العرض السابق أنها لم تحدث فجأة وإنما هي نتيجة لميراث طويل من الظلم والاستبداد والفساد الذي استمر لأكثر من ٣٠ عام كما أن ثمارها لم تظهر فور حدوثها وإنما أخذت في الظهور تدريجيًا؛ حيث بدأت الثورة تحقق أهدافها وبدأ الشعب المصري يجنب يجني مكاسبها وبدأت تظهر نتائجها :

١- الحالة السياسية :

وتمثل في التحول الأساسي الذي تحقق بسبب ثورة ٢٥ يناير هو إنشاء نوع جديد من الشرعية على الحاكم في مصر وقد مرت الشرعية في مصر بمراحل عديدة في تاريخها الطويل وكانت السلطة بيد الدولة المصرية قبل ستة آلاف عام أي قبل توحيد القطرين على يد مينا تقوم على

الشرعية الربانية قبل كافة دول العالم في العصور القديمة بداية من فرعون مر مرورًا بالفتح الإسلامي إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يوليو ليطيح بالعلاقة بين السلطة السياسية والسماء وأوجدت نوعًا جديدًا من الشرعية أطلق عليها الشرعية الثورية والتي بموجبها حكم عبد الناصر ثم السادات ثم مبارك إلى أن جاءت ثورة ٢٥ يناير وأسقطت آثار الشرعية لثورة ٢٣ يوليو كما أسقطت الشرعية الخارجية المتمثلة في القوى الأجنبية التي كانت تحكم مصر حتى توصلنا إلى شرعية صناديق الاقتراع أو الشرعية الديمقراطية.

كما أنها أضافت لنا بعض الإجراءات السياسية منها:

- بدء التحقيق مع رموز النظام السابق.
- تقنين العمل بقانون الطوارئ.
- احترام قرارات القضاء ببطلان مجلس الشعب ومن ثم حل المجلس.
- إجراء التعديلات الدستورية من خلال استفتاء شعبي أعقبه صدور إعلان دستوري.
- صدور حكم نهائي بحل الحزب الوطني الحاكم.

كما أضافت مجموعة نتائج على المستوى الدولي تتمثل في:

- الاعتراف دوليًا بثورة ٢٥ يناير.
- تحسين صورة المواطن المصري لدى الشعوب الأوربية والأمريكية فظهر ذلك في تصريحات رؤساء هذه الدول أثناء الثورة وبعدها.
- تجميد أرصدة وثروات الرئيس المخلوع في مختلف الدول.
- دعم الكثير من دول العالم لحركة التحول الديمقراطي والانتقال السلمي للسلطة في مصر.

بالإضافة إلى مجموعة إجراءات إصلاحية في المجتمع تتمثل في:

- إعلان جدول زمني لبدء انتخابات جديدة تقوم على التعددية الحزبية والبدء الفعلي لتنفيذ ذلك الجدول الزمني.
- وضع جدول زمني للانتقال السلمي للسلطة إلى قيادة مدنية من خلال انتخابات رئاسية تتم في موعد أقصاه شهر يونيو ٢٠١٢م.

بالإضافة إلى قيام نظام ديمقراطي حيث أن الثورة قامت ضد الطغيان وحكم الفرد والدكتاتورية في ظل مناخ عالمي يدفع جميع الدول في هذا الاتجاه، وبالتالي فإن مستقبل مصر أن تدخل في زمرة الدول المتقدمة التي تعيش تحت مظلة نظام ديمقراطي حكيم.

٢- الحالة الاجتماعية:

والتي تمثلت في اكتساب حالة (الماجناكارتا) والتي تعبر عن فكرة التمرد على الحكم المطلق التي لم تكن واردة ولا مطروحة بأي مكان في العالم طوال مئات السنين وكانت هناك عقيدة الخضوع للحاكم مسيطرة بالطبع على كافة المجتمعات في أوربا وآسيا وغيرها حتى وقت قريب، وعندما بدأت أفكار الحرية واختيار الشعب لحكامه تأخذ طريقها إلى العقول والضمائر خاصة منذ بزوغ عصر النهضة في أوربا قد وقع أول تمرد رصده التاريخ على السلطة المطلقة للحاكم في القرن الثالث عشر وأسفر عن وثيقة عرفت باسم (الماجناكارتا).

وكان ذلك في بريطانيا عندما تمرد النبلاء على الملك جون الشقيق الأصغر لريتشارد قلب الأسد وتمكنوا من الاستيلاء على الدولة وحاصروه في رقعة صغيرة وأرغموه في يوم ١٥ يونيو عام ١٢١٥م على توقيع وثيقة أطلقوا عليها اسم (ماجناكاراتا) ومعناها باللغة اللاتينية (الوثيقة العظمى).

بالإضافة إلى المسئولية المشتركة وأن الأمل في الشعوب وذلك لأن الإنسان المصري لديه مخزون حضاري وطاقات لا حصر لها ولكنها مكتومة ومحبطة ومقموعة بفعل عيوب في الشخصية الجماعية لكنه إذا كنا مخلصين في سعينا للتقدم واللحاق بركب الدول الكبيرة ورجوع مصر إلى المكانة التي تستحقها بين الأمم فإنه علينا أن نبدأ بالمكاشفة أو المصارحة والكشف عن إيجابيات

وسلبيات الشخصية المصرية فقد شابهها خلال تاريخها عيوبًا بعضها كان متوارثًا وبعضها كان موجودًا في كافة شعوب العالم، وأن نعمل بجد وعزيمة حتى نكون جديرين بالانتماء إلى مصر ونستحق لقب (مصري) الذي كان ولازال له سحر واضح في العالم أجمع لما له من تاريخ وبفضل ثورة ٢٥ يناير لعام ٢٠١١م

رابعا المغارم التنموية لثورة يناير:

تختلف العلاقة بين الجريمة والتنمية اختلافاً بيناً عن العلاقة بين الجريمة و التطور. فدائماً ما تكون الجريمة معوقاً من معوقات التنمية في المجتمع و سبباً في إهدار موارده ، أما التطور الذي يمر به المجتمع فربما يكون سبباً في نشأة الجريمة و تطورها، وغالباً ما يكون هذا التطور عشوائياً و غير منظم، ويصحب التنمية الاقتصادية والاجتماعية كثير من المعضلات والمشكلات التي تمثل قاطبة تربة خصبة أو بيئة مناسبة لنمو وانتشار الجريمة، ليس هذا بسبب التبعات والعواقب غير المرغوبة للتنمية بشقيها الاجتماعى والاقتصادى. بل أيضا لأن الجريمة هنا تمثل خيارات فردية لمرتكبيها، فربما من خلالها يتمكنوا من الوصول لفرص حياتية مناسبة.

وإذا أردنا الحديث بموضوعية عن الجريمة فى علاقتها مع التنمية؛ فإنه أحرى بنا أن نُمعن النظر بداية في العوامل الاجتماعية التي تؤثر أو تضغط اجتماعياً وتتسبب في نشأة الجريمة وتعمل على رواجها.ومخاطر هذه العوامل قاطبة على الفرد والمجتمع، و كذلك علي البنية الثقافية الفرعية و السائدة فيه. فإذا كانت الجريمة تمثل خياراً فردياً في أحوال كثيرة، بيد أنها قرار حتمي ثقافي في أحوال أخرى، فللثقافة الفرعية في المجتمع دور كبير في التأثير على دافعية وتشكيل اتجاهات الفرد، ومن بينها حالة التمرد على الموروث الثقافي العام

ذا تعطي البلدان المتقدمة، اهتماماً خاصاً بالجريمة وتركز على إبراز علاقتها بالتنمية وتبني استراتيجيات للحد منها وبخاصة القضاء على فرضية أن الجريمة يمكن أن تكون خياراً فردياً أو ميلاً ثقافياً فرعياً للمهمشين في المجتمع.لذلك تقوم هذه البلدان بتجريم الكثير من الأنشطة والممارسات الفردية أو الجماعية التي يُعتقد أنها تمثل عدواناً أو خطراً على المجتمع ككل.مثال ذلك، تعاطي المخدرات، الدعارة المنظمة ، الاتجار بالمخدرات وتهريبها أو أنشطة تهريب السلع والمنتجات عبر الحدود، أيضاً تهتم هذه البلدان بتعزيز سلطة وقوة الدولة وتفرض نسق للعدالة الجنائية قادر فعلاً على التصدي للجريمة الموجودة في المجتمع بكافة أشكالها.

ويحدث الخلط وسوء الفهم ، فيما يتعلق بالتنمية والجريمة ، بزعم البعض أن الجريمة نتيجة طبيعية أو فرز ثانوي للتغير أو النمو ، متجاهلين أن التنمية القائمة على مفهوم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات والدخول الإجمالية لا يمكن أن تتسبب في جرائم مثلما يحدث من التنمية الاقتصادية القائمة على تمييز فئات أو جماعات على حساب أخرى. فالجريمة هنا تتطور بتطور خطط التنمية الجارية في المجتمع ، فمن النتائج المترتبة على سياسات وبرامج التنمية أن تتبدل قيم وتقاليد وتحل أخرى محلها، كما ترتفع فئات أو إثنيات على حساب أخرى أو تسود معايير ثقافية على ثانية مهمشة محلية. ومع الزيادة الكبيرة للسكان وميل العديد من السياسات التنموية الاقتصادية لإفقار فئات أو طبقات لصالح أخرى، ومع تعدد وتنوع الخيارات الحياتية المتاحة أمام النشء المتعطل عن العمل ، لا يجد هؤلاء من سبيل سوى اللجوء لعالم الجريمة لاقتناص ما تبقى لهم من حق أو نصيب في الثروة الاجتماعية.

ومن ثم ترتبط الجريمة بعمليات التحديث والتنمية الاقتصادية إذ يترتب علي هذه وتلك تهميش طبقات أو فئات اجتماعية معينة ، مما يؤدي في النهاية إلى استبعاد هؤلاء من الوصول للفرص المعيشية والحياتية المناسبة أسوة بأقرانهم من غير المهمشين، أو قد تكون الجريمة هنا نوع من

الثورة أو الخروج الثقافي " لثقافة مهمّشة مستضعفة " حيال أخريات قادرات وسيطرت في المجتمع ، ومن أخطر المعضلات التي تعوق رجالات الحكم والسياسة عن تطبيق سياسات أو استراتيجيات تنموية و اقتصادية، أن هذه الأخيرة تركز على تمييز فئات اجتماعية على حساب أخرى أو أن المستفيدين من ثمار التنمية ليسوا غالبية السكان بل فئات محددة تملك التأثير على برامج التنمية وتوجهها الوجهة التي تحقق لها مزايا أو مصالح كبيرة أيضاً. والخلاصة أن الجريمة يُنظر لها هنا على أنها متغير تابع أو عاقبة وخيمة من عواقب التنمية غير المخططة أو غير الهادفة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية.

إن انخراط الشباب والمراهقين في الجريمة والأنشطة الإجرامية يعتمد بقوة على حجم الفرص الحياتية المتاحة أمام هؤلاء ، كما يعتمد أيضا على نظرة المجتمع " الثقافة السائدة " لبنياتهم الثقافية ووضعياتهم الاجتماعية الخاصة بهم. وهنا لابد لنا أن نؤكد على فكرة مفادها أن هذه التنظيمات أو العصابات قد يجد الشاب أو المراهق فيها مأوى أو متنفساً لقدراته وأداة لتحقيق ما يصبو إليه في أحايين كثيرة، ومع النمو السكاني المتزايد والكبير ، وتزايد أعداد الشباب في المجتمع ، تتزايد عمليات التهميش الاجتماعي وتجرى على قدم وساق مستبعدة فئات وطبقات اجتماعية كثيرة، حيث تغيب فرصة العيش الآمن أو إمكانية الوصول لفرصة وظيفية أو تعليمية جيدة ، ولا يكون أمام النشء والمراهقين سوى الانخراط في عصابات وتشكيلات إجرامية هي الأقرب لفكرة التنظيمات الاجتماعية في المجتمع حيث تكون بديلاً لهم عن المجتمع والأسرة.

والجدير بالذكر أيضاً أن شيوع أو انتشار مثل هذه التشكيلات أو التنظيمات الإجرامية تكون قوية للغاية في المدن الحضرية الكبيرة وتتضاءل بالحجم والقدرة كلما صغر حجم المدينة أو كلما توّغلنا أكثر في الريف؛ مما يعني أن ثمة رابط بين التحضر والتنمية وبين تآكل رأس المال الاجتماعي وشيوع الجريمة والتهميش على نطاق واسع، أيضا كشفت الدراسات عن أنه كلما تدهورت العلاقات الإنسانية والأسرية بين الناس وبعضها في الحضر كلما مال الشباب والمراهقون على الأخص إلى الانخراط في تنظيمات اجتماعية خارجة على القانون، ومن ناحية ثانية لا تمثل عمليات مشاركة الشباب والمراهقين في هذه التشكيلات والعصابات ميلاً غريزياً بينهم للجريمة أو لممارسة السلوكيات الإجرامية، بل هي ترجمة لظروف وبنية ثقافية قاسية تفرض نفسها عليهم فرضاً مغيّبة أي فرصة قد تبدو بالآفاق أمامهم.

وينبغي أن نلاحظ أننا عند دراسة الجريمة أو تحليل السياق الذي تمت فيه أن نركز بشكل خاص على الثقافة السائدة في المجتمع والتي يُنظر لها باعتبارها المُناخ الملائم لوقوع الجريمة بل والمُشجع عليها، حيث تفترض الجريمة وجود جملة من السمات والوظائف الاجتماعية وأنها جميعها تعتمد على السياق الموجود وأنه ما لم يكن هناك فهم عميق للسياق المجتمعي الموجود فإنه سيكون من الصعوبه بمكان التوصل لفهم حقيقي لمبررات ومسببات الجريمة ، فقد لوحظ أيضا أن الجريمة من الناحية الثقافية أمراً نسبياً يختلف النظرة إليها باختلاف الثقافات والأنساق المجتمعية، و أيضا باختلاف المجتمعات عن بعضها البعض، ومن ثم يمكننا أن نخلص لنتيجة مؤداها أن الجريمة أمراً شائعاً عالمياً وأن وراءها دائماً مشكلات اجتماعية.

وتشير الدراسات إلى أن عملية التنمية تتضمن بداخلها عمليات أخرى للتحديث و النزعة الحضرية و تغييرات جذرية في كثير من المعايير والقيم الاجتماعية والثقافية التي جُبل عليها الناس ومع حالة الاضطراب وعدم الاستقرار القيمي والاجتماعي هذه تتولدّ الجريمة بصورها وأشكالها التقليدية والحديثة على السواء، ومن ثم فإن الرغبة في الحضرية تؤدي إلى:

- حدوث حالة من عدم استقرار وعدم توازن في عملية التحديث، فنجد حضر يمتلك الثروة والنفوذ وريف يختنق من الفاقة والعوز.
- اضطراب وعدم استقرار بين النمو السكاني المفرط وبين عجز أو قصور الاقتصاد عن خلق أو إيجاد وظائف وفرص عمل لهؤلاء.
- وجود اضطراب بين المتوافر أو المتاح من المهارات والطاقات الإنتاجية وبين حاجة الاقتصاد لهؤلاء لتوظيفهم.
- تدهور مركز ودور الأسرة في الحضر واختفاء ما كان يُطلق عليها الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النواة ، كما تضطرب أوضاع المرأة والمسنين تحت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الشديدة.
- التغييرات الشديدة والحادة في نسق القيم والمعايير الثقافية والاجتماعية السائدة ، ونجد ميلاً شديداً لتهميش قطاعات سكانية ، لخصوصياتها الثقافية لحساب نمط أو بنية ثقافية أخرى سائدة،مما يولد في النفوس ميلاً للجريمة للوصول لحق مُفتقد لهؤلاء المهمشين.

فإذا تبنت دولة ما إحدى نماذج التنمية الاقتصادية دون مراعاة للبُعد الاجتماعي فمن المؤكد أن تحدث الآثار والتبعات المشار لها أنفاً ما يعني أن الجريمة هي نتاج أو فرز طبيعي للضغوط الاقتصادية والمجتمعية الموجودة ، فالتنمية و ما يصاحبها من عمليات تحديث وتطوير وتغيير ببنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كلها إمّا منفردة أو مجتمعة تُسهم فعلاً و قولاً في التشيّع للجريمة أو الترويج لها.

فمن الصعوبة بمكان تصور أن يتمكن كافة المواطنين والأفراد من الفرار من هذه الضغوط أو تحملها إلي ما لا نهاية ، فالفقر والعوز من ناحية و البطالة والطاقات العنيفة للشباب والنشء الباحث عن العمل والقادر عليه والتهميش الاجتماعي من ناحية أخرى ، كلها عوامل أو عناصر لا يمكن للفرد أن يصمد أمامها فترة طويلة، فالجريمة في النهاية وحسبما يرى كثيرون هي نتاج أو ترجمة اجتماعية للضغوط الاجتماعية والاقتصادية الجارية، لكن هذا لا يعني أن التنمية بصفة عامة سيئة أو غير مرغوب فيها، فقط ما نود التركيز عليه بالحديث هنا الجانب السلبي أو غير المتوقع أو غير المرغوب فيه من وراء عملية التنمية من تهميش أو استبعاد اجتماعي أو إفقار لفئات اجتماعية لصالح أُخرى في المجتمع، فالجريمة ولا ريب هي ابنة غير شرعية لكل هذه الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الموجودة في المجتمع والمتزايدة بصفة دورية ومنتظمة، ويمكن ملاحظة قسوة تبعات التنمية الاقتصادية بالنظر بعُمق لحالة البلدان المتحولة من النظام الاقتصادي الاشتراكي لآخر رأسمالي، وفي دول وبلدان الكتلة الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق مثال حي على عُمق المشكلات والعواقب الوخيمة التي تخلفها حالة التحول الاقتصادي المرتبطة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية.

وأيضاً قد تكون الجريمة ترجمة حقيقية أو انعكاساً لمتغيرات ديموجرافية طارئة أو مستجدة بالمجتمع مثل النوع والسن أو الفئة العمرية، التركيب العرقي والإثني، لذا لا غرابة أن تُتخذ هذه العناصر الديموجرافية فيما بعد مدخلاً لصياغة مؤشرات اجتماعية لقياس الجريمة أو عواقبها على الفرد أو المجتمع، وفي أحيان كثيرة ، تنتج الجريمة بطريقة غير مباشرة، و الهرب من الفقر والبطالة قد يُضطر الفرد لتعاطي المخدرات أو الكحوليات، وهذه المواد بدورها تسبب إدمان وتشويه للسلوكيات والممارسات الفردية الشخصية، بحيث قد تضطرب المعايير والقيم لدى المتعاطين، بل قد تعمل هذه المواد المخدرة المسببة للإدمان في الإتيان بسلوكيات عنيفة أو بارتكاب جرائم كثيرة ضد النفس أو الآخرين، أو الممتلكات.

وخلاصة القول أن ثمة علاقة طردية وشيجة بين غياب العدالة الجنائية وبين شيوع الجريمة في المجتمعات المعاصرة على نطاق واسع وكبير؛ إذ أن وجود الجريمة مرهون إلي حد كبير بالغياب الكامل للعدالة الجنائية وشيوع ممارسات التهميش الاجتماعي. وهنا نركز على الدور المهم الذي يمكن للدولة أن تلعبه في التصدي لحالات فقدان أو غياب العدالة الجنائية، وذلك من خلال إقرار نصوص تشريعية وقانونية ترسّخ مساواة الكافة أمام القانون دون تمييز، كما تعمل على التخفيف من حدة وقسوة التهميش الاجتماعي.

وكما أشرنا سلفاً، فإن غياب التنظيم الاجتماعي الجيد وشيوع الفقر والبطالة وتدهور العلاقات الإنسانية في الحضر والريف فضلاً عن زيادة حدة عمليات التهميش الاجتماعي ، كل ذلك يسهم بشكل كبير فى خلق البيئة المواتية للجريمة، والنتيجة الطبيعية لكل ما سبق هى أن يُصبح السلوك الإجرامي تطبيق فعلي لغياب القانون ورداءة التنظيم الاجتماعي وفقدان المعايير والتقاليد الاجتماعية، أي أن النشاط الإجرامي هو وليد غير شرعي للواقع الاجتماعي المرير ،وبالتالي إذا أراد مجتمع ما أن يتغلب على الجريمة به فيجب عليه بداية أن يعمل على التخطيط الجيد والجديّ للتعامل مع العناصر أو المسببات المرتبطة بنشأة أو ظهور هذه الجريمة من تهميش اجتماعي أو تدهور مجتمعي أو رداءة في التنظيم الاجتماعي بمختلف أبعادها.

ولقد شهدت غالبية المجتمعات عبر التاريخ انهيار العديد من الأنظمة الدكتاتورية المختلفة، وأثبتت عدم قدرتها على تحدي الشعوب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الرغم من النظر إليها على أنها أنظمة قوية ووطيدة. فمنذ عام ١٩٨٠ وتحدي الشعوب الذي تميز باللاعنف استطاع إسقاط الأنظمة الدكتاتورية فى الكثير من الدول مثل لتوانيا وبولندا وألمانيا الشرقية تشيكوسلوفاكيا وسلوفينيا ومدغشقر ومالي وبوليفيا والفلبين .وعملت المقاومة على ترسيخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال وزامبيا وكوريا الجنوبية وتشيلي والأرجنتين وهاييتي والبرازيل وأورجواي وملاوي وتايلاندا وبلغاريا وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيتي السابق، أن هذا النضال كشف عن الطبيعة الوحشية لهذه الأنظمة القمعية أمام أعين المجتمعات الدولية.

كما كان التاريخ القديم والمعاصر شاهداً على الكثير من الأحداث والوقائع التى انفرط فيها عقد الأمن والاستقرار حيث ساد الانفلات الأمنى بدلاً من الإستقرار والسلام وعمت الفوضى بدل النظام، ولقد كان ذلك لأسباب عديدة ومتنوعة فقد شهد التاريخ ازدهار دولة العرب فى الأندلس ثم سجل سقوطها المريع و انقسامها إلى دول للطوائف كلٌ أستأثر بما وصلت إليه يداه فحدث السقوط الذى أدى إلى ضعف الدولة العربية وتفشى ظاهرة الانفلات الأمنى بسبب عدم التوحد فى دولة عربية واحدة قوية مُهابة.

ولقد كانت للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والعلمية التى طالت كافة مناحى الحياة إنعكاساواضحاً على المحور الأمنى فى حياة الإنسان سواء من ناحية الجريمة وأساليب إرتكابها، أو البحث عن أساليب توفيره والمحافظة عليه، حيث شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضى نقلة نوعية لمفهوم الأمن ، والذى لم يعد مفهوماً ضيقاً يقتصر على إنفاذ القانون وحماية المجتمع من الجريمة ومخاطرها فحسب، بل أصبح يعنى تأمين مسيرة المجتمع والعمل على التحسين المستمر لمستوى الطمأنينة الشاملة والحفاظ على المقدرات التى تؤمن رفاهية المجتمع وسعادة الإنسان.

ولم تكن مصر بعيدة عما يجرى فى العالم من تغيرات سياسية أسقطت نظماً وصفتها بالديكتاتورية و سعت بخطوات متعثرة لإنشاء نظماً جديدة تكفل لها الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش الكريم.. و على الرغم من أن التغيير كان حلماً بعيد المنال لغالبية المصريين، و على الرغم من أنهم هم من صنعوا التغيير، بيد أنهم هم أنفسهم من وضعوا الحواجز فى طريق إتمامه، حيث

شهدت مصر إبان ثورة الخامس والعشرين من يناير و حتى الآن، ارتفاعاً غير مسبوق في معدلات الجرائم على اختلافها من "قتل، واختطاف، وسرقة واغتصاب الخ"، وهو ما أكدته تقارير وإحصاءات عديدة اهتمت بالوضع الأمني فى مصر، منها التقرير الذى نشرته مؤخراً جريدة "الديلي ميل، ٢٠١٣" البريطانية، والتى كشفت عن ارتفاع معدلات الجريمة في مصر منذ قيام الثورة بنسبة ٢٠٠% عما قبلها، فيما قدر تقرير آخر(لمركز الدراسات السياسية بالأهرام، ٢٠١٣) ارتفاع نسبة زيادة الجريمة في عام ٢٠١٢م بمعدل ١٤٠% عن العام الذي سبقه، وهى أرقام تطرح عديداً من التساؤلات أهمها.. هل الديمقراطية وجبة دسمة لا تهضمها أمعاء المصريين ؟ أم أن التقاعس الأمني هو المسئول؟ وماهى الحلول التي يضعها الخبراء والمختصون لمواجهة ذلك الارتفاع المطرد في نسبة الجريمة في مصر؟ خاصة وان ارتفاع معدلات الجريمة بعد أحداث الثورة كان له أثاره الوخيمة على كافة قطاعات الدولة، حيث كشفت التقارير الاقتصادية تراجع عوائد النشاط السياحى بنسبة تجاوزت ٦٠ % عما كانت عليه فى ٢٠١٠م اى قبل قيام الثورة مباشرة.

كما كشفت الدراسات عن انخفاض قيمة الجنيه المصرى أمام الدولار، كما تم انخفاض عدد الشركات الدولية التى تم تأسيسها فى مصر، بالإضافة إلى انخفاض توسعات رأس المال، وارتفاع معدل التضخم، وتزايد معدلات إفلاس الشركات والأشخاص، وانخفاض صادرات الغاز الطبيعى، وارتفاع حدة البطالة وازدياد حالات التعدى على الأراضى الزراعية، حيث بلغت حالات التعدى بمحافظة الفيوم وحدها ٥٥ ألف حالة إلى جانب البناء بدون تراخيص، كذلك تخوف المستثمرون العرب والأجانب من الاستثمار فى مصر، بجانب انخفاض إيرادات السياحة بما لا يقل عن ٤٠ %، فمصر تخسر يومياً نحو ٤٠مليون دولار ، حيث تراجع دخل السياحة بنسبة ٨٠% بالرجوع إلى عدد الحجوزات السياحية الذى تراجع بنسبة ٢٠ % بسبب أحداث امبابة التى ألغت العقود السياحية، علاوة على تراجع الاحتياطى النقدى من ٣٦ مليار دولار إلى ٢٨ مليار دولار خلال الثورة، كما تراوحت خسائر قطاع الصناعة مابين ١٠ و ٢٠ مليار جنيه نتيجة توقف معظم المصانع خلال الفترة الماضية.

وفى هذا السياق كشف تقرير(مصلحة الأمن العام،٢٠١٣م) أن معظم مرتكبى الجرائم من الشباب وهى جرائم يتم ارتكابها ضد الشرطة بغرض الانتقام أو الاستيلاء على الأسلحة الموجودة في مخازن وزارة الداخلية، ولسوء الحظ واكب هذه الأحداث ثورة ليبيا والاضطرابات السياسية والعسكرية التي نراها الآن كما بدأ في دخول كميات كبيرة للأسلحة وتهريبها عبر الصحراء الغربية التي يصعب تأمينها ، كما أن هروب أكثر من٢٣ ألف مسجون من عتاة المجرمين وإخلاء سبيل الآلاف من المعتقلين جنائياً وسياسياً لانتهاء قانون الطوارئ كل ذلك صب في الشارع المصري وكان دافعاً لكل العناصر الإجرامية سواء الكامنة أو التي كانت متواجدةلأول مرة، وأن ٦٥% من المجرمين بلا سوابق. أما تقرير وزارة الداخلية، ٢٠١٢) فقد اشار الى ارتفاع معدل الجريمة بشكل ملحوظ عقب ثورة٢٥ يناير وبالتحديد عقب أحداث٢٨ يناير، حيث تم اقتحام٣٥% من الأقسام والمراكز علي مستوي الجمهورية للاستيلاء علي كميات كبيرة من أسلحة الشرطة سواء الأسلحة الأميرية ، الي جانب وجود ورش تصنيع الأسلحة التي توفر الأسلحة لمرتكبي الجرائم بأسعار زهيدة، وواكب كل هذا تصاعد المطالب الفئوية وارتفاع سقفها إلي حد غير منطقي ومطالب غير منطقية بعضها غير قابل للتنفيذ، ولاشك أن بعض هذه المطالب لفئات مظلومة لها مستحقات ولكن المطالب في حد ذاتها هي حرفة أو مهنة للكثير من الفئات التي تتخذ من هذا الأمر وسيلة لإهانة رموز الهيئة أو الوزارة التي يعملون فيها، ووجود كل هذه العناصر في الشارع مع وجود طرق مسدودة وسكة حديد مقطوعة كل هذه الأمور تؤدي إلي الشعور بعدم الأمان، وحتي لو وضعنا جندياً وضابطاً في كل شارع فكل هذا يلقي بظلال كثيفة علي الحالة الأمنية والشعور الأمني لدي المواطن،

صاحب كل ذلك جرأة وتجرأ المواطن علي القانون وعلي هيبة الدولة فكافة رموز الدولة ومؤسساتها أهينت سواء من أشخاص أو من رموز ثورية أو من حركات كل هذا أدي إلي زيادة شعور المواطن بعدم الأمان، مشيرا إلي أنه لا يوجد في مصر رفاهية تحمل تبعات الصراع السياسي الموجود بالشارع ونتائجه الاقتصادية والسياسية والأمنية، كل هذا أدي إلي الوضع الاقتصادي السيئ الذي يفرز عناصر جديدة تغذي الشارع وتغذي الوضع الأمني، وانتهى التقرير الى أن ٦٥% من الجرائم التي ترتكب لجناة لأول مرة فليس لديهم سجل جنائي ولا توجد عنهم معلومات جنائية.حيث أسفرت دراسة(المركز الديموجرافى،٢٠١٣م) عن أن فئة الشباب هي أكثر فئات المجتمع ارتكاباً لجرائم العنف لما تتميز به هذه الفئة من قوة ورعونة بحكم التركيب الجسماني والنفسي لها وطبقاً للإحصائيات الواردة في تقارير الأمن العام فالشباب في الأعمار١٨ إلي٣٠ سنة قد ارتكبت٥٠% من جرائم القتل، و٥٧% من جرائم الضرب المفضي للموت، و٨٠% من جنايات الاغتصاب،٨٠% من جنايات هتك العرض، كما أن البطالة لها نصيب وافر في جرائم العنف، فقد ارتكب المتعطلون عن العمل١٨% من إجمالي الجنايات و٣٠% من جنايات السرقة بالإكراه، كما أن الأمية كانت سبباً من أسباب العنف في المجتمع فقد ارتكب الأميون٨٠% من إجمالي جرائم العنف و٨٣% من جنايات القتل العمد وحدها و٩٣ %من جنايات الاغتصاب وحده.

وتظهر الأرقام التي نشرتها صحيفة(فاينانشيال تايمز البريطانية،٢٠١٢م) أن معدلات الخطف بدافع الحصول على فدية ارتفعت نحو ٤ مرات، من ١٠٧ حالات سجلت قبل الثورة إلى ٤٠٠ حالة بعدها، بل وانتشرت تلك الحوادث من المناطق النائية إلى كافة بقاع مصر. كما تصاعدت سرقات المنازل من قرابة ٧ آلاف حالة إلى أكثر من ١١ ألفا. وتضاعف السطو المسلح ١٢ مرة، من ٢٣٣ حالة عام ٢٠١٠ إلى قرابة ٣ آلاف حالة سطو عام ٢٠١٢. وارتفعت حالات سرقة السيارات ٤ أضعاف، من قرابة ٥ آلاف سرقة إلى أكثر من ٢١ ألف حالة عام ٢٠١٢. ووصلت حالات القتل إلى أكثر من ألفي حالة سنويا، بما في ذلك الضحايا الذين سقطوا في التظاهرات.

والغريب فى معظم الدراسات والتقارير التى تناولت حالات الانفلات الأمنى التى حدثت عقب ثورة ٢٥ يناير أنها حملت القسط الأكبر من الجرائم على كاهل الشباب، والغريب أن الدراسات ذاتها قد بينت أن ٧٣% نسبة المصريين الذين لا يشعرون بالأمان هذه الأيام وتتراوح هذه النسبة من ٧٨% من الشباب في الفئة العمرية من(١٨-٢٩ سنة)،٧٦% من هم في الفئة العمرية(٣٠-٤٩ سنة)، ٦٤% من المصريين ٥٠ سنة فأكثر. ولم يكن الشباب وحدهم هم فريسة الشعور بغياب الأمن بل تحملت المرأة بالذات القسط الأكبر حيث كشفت الدراسات أن ٨٧% نسبة السيدات المصريات اللاتي لا تشعرن بالأمن والأمان في المواصلات العامة، تليها ٨٢.٦% من السيدات اللاتي لا تشعرن بالأمن والأمان في الشارع. كما اشرت الدراسات أن نسبة السيدات المصريات اللاتي يتعرضن للتحرش الجنسي يومياً ٤٩.٢%، و ٩.٢% من السيدات يتعرضن للتحرش أسبوعياً، أما اللاتى يتعرضن للتحرش بشكل شهرى فقد بلغت نسبتهن ٧.٣%.

و علي الرغم تدهور الاوضاع الاقتصادية لمصر أعقاب ثورة الخامس والعشرين يناير وتراجع ترتيبها من حيث الناتج المحلى الإجمالى لتحتل رقم ٤٠ من بين ١٤٨ دولة. فى حين تأتى ألمانيا فى المركز الرابع وهى تتساوى مع مصرتقريبا فى عدد السكان- الإ أن انتاج مصر فى السجائر بلغ ٩٦.٧ مليون سيجارة فى ٢٠١١م/٢٠١٢م بزيادة بلغت ٤.٦ مليون سيجارة عن عام ٢٠١٠م. وعلى الرغم من وجود رئيس منتخب لمصر لمدة عام بدأ من ٣٠ يونيو ٢٠١٢ إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وكان من المفترض أن تكون البلاد قد استقرت إلا أن الدرسات تؤكد تزايد حدة الانفلات الأمنى وأن ترتيب مصر فى تقرير التنمية البشرية بلغ ١١٢ من بين ١٨٧ دولة فى حين كانت مصر فى المرتبة ١١٣ فى عام ٢٠١١م[iii]. كما تشير الاحصاءات الى تراجع عائدات هيئة قناة السويس يوماً بعد الأخر منذ

قيام ثورة يناير والتى وصلت فى مارس ٢٠١٣م إلى ٤٠٧مليون دولار بنسبة انخفاض قدرها ٤٠٨% عن مارس ٢٠١٢م.

ومن المفارقات الشديدة التى استرعت انتباهى أنه على الرغم من انخفاض الدخلى القومى وهجرة المستثمرين وتوقف أكثر من ٤٥٠٠ مصنع بعد الثورة ألا أن عدد الاحتجاجات العمالية التى قام بها العاملون فى القطاع الحكومى- وليس الخاص- حوالى ١٩٦٩ احتجاج فى ٢٠١٢م بمتوسط ٤ احتجاجات يوميا. وعلى الرغم من هذه الظروف الاقتصادية الراهنة وتراجع معدلات التنمية بشكل ملحوظ بلغ عدد المواليد فى ٢٠١٢م حوالى ٢.٦ مليون مولود، وهو ما يعادل مجموع مواليد انجلترا وفرنسا وايطاليا واسبانيا فى نفس العام.

وفى مصر صار الانفلات الأمنى شبحاً يطارد المواطنين أينما ذهبوا، فلم يكن فقط مرهون بالشارع، حيث أشار المركز المصرى لحقوق الإنسان فى تقريره الربع سنوى إلى غياب الأمن فى الشارع المصرى بصفة عامة وفى المدارس بصفة خاصة، وتضمن تقريره ما يلى:

١- هناك حالة واضحة من الغياب الأمنى فى الشارع المصرى مع تزايد حالات السرقة والاختطاف لتلاميذ المدارس وترويعهم من قبل البلطجية والخارجين عن القانون.

٢- رصد التقرير عدد(١٥) حالة عنف من قبل أولياء الأمور تجاه المدرسين عقاباً لهم على سوء معاملة أبنائهم وهى الأمور التى تؤكد انتشار ثقافة العنف بشكل واضح فى المجتمع المصرى.

٣- أشار التقرير إلى ظهور عدد من حالات التحرش الجنسى تجاه التلاميذ خلافاً لما يتم فى الشارع المصرى.

٤-على الرغم من أن قضية الفساد كانت من القضايا المهمة واللافتة للنظر عقب ثورة يناير من حيث السعى الجاد لتطهير البلاد من الفساد وتتبع الفاسدين ومحاكمتهم إلا أنه على العكس إزدادت وتيرة الفساد بشكل غير مقبول.حيث أكدت تقارير(مؤسسة الشفافية، ٢٠١٣م) أن ٦٣% من المصريين ذكروا أنهم دفعوا رشوة فى العام الماضى

وحول أسباب تزايد معدلات الانفلات الأمنى فى مصر وارتفاع معدلات الجريمة تباينت المبررات ففى حين يرى البعض أن العنف المتفاقم والمتزايد فى الشارع المصرى ماهو إلا إرهاباً موجهاً إلى مصر،وأنه نتاج واضح للتعصب وعدم الفهم الواعى لصحيح الدين، فهناك فريق يرجع تزايد معدلات الجريمة إلى التقصير فى الجهود الأمنية حيث ضعفت الرقابة والتدابير المتخذة لمواجهتها بالإضافة إلى التقصير الشديد فى الجهود الاجتماعية داخل المجتمع المصرى، سواء بترك الفقراء وذوى الحاجة نهباً لمشاكلهم التى تعتصرهم وتزج بهم إلى الجريمة. وهناك من ربط ارتفاع معدلات الجريمة وحيازة وتجارة السلاح والتى انتشرت بشدة أعقاب قيام ثورة يناير وخاصة بعد اندلاع الثورة الليبية التى ساهمت فى إغراق السوق المصرية بأكثر من ١٢ مليون قطعة سلاح. حيث أشارت الدراسات إلى أن انتشار السلاح وسهولة الحصول عليه ورواج تجارة الأسلحة خاصة المهربة منها من أهم أسباب تفاقم الانفلات الأمنى ، ومن ثم ارتفاع وتيرة العنف والجريمة بالمجتمع. فى حين أوضحت دراسة أخرى أن المجتمع المصرى بصفة عامة وفى صعيد مصر بصفة خاصة فى الآونة الأخيرة شهد ظهور أسلحة متطورة ساهمت بشكل كبير فى انتشار الكثير من جرائم الاعتداء على النفس والبلطجة. إذ أن خطورة الانفلات الأمنى وما صاحبه من حيازة السلاح لم تظهر فقط للذين يستعملون هذا السلاح فحسب بل بدت خطورتها باعتبارها وسيلة من الوسائل العنيفة الفعالة ، والتى يمكن اللجوء إليها من أجل الوصول إلى أهداف معينة، وكذا باعتبارها ظاهرة

اجتماعية سياسية تندرج فى لائحة الظواهر المماثلة كالمخدرات وحرب العصابات، والحرب الأهلية وغيرها، ومع ذلك لم تلق هذه الظواهر الاهتمام الكافى، وقد يعود السبب فى ذلك إلى اعتبارها جريمة عادية تعود مسئولية الحكم فيها ومعالجتها إلى المحاكم الجنائية العادية، أسوة بأعمال الترويع الفردية التى يقوم بها المجرمون العاديون واللصوص والقتلة بهدف السرقة والنهب والابتزاز والثأر، دون أن يكون لمنظمات المجتمع المدني أو المؤسسات الأهلية دوراً واضحاً فى الحد منها، وترشيد استخدامها، مما يزيد من حجم هذه الظاهرة ويجعلها تستشري بين كافة الطبقات والفئات الاجتماعية، حتى وصلت إلى طلاب المدارس مما أدى إلى ارتكاب العديد من الجرائم تحت مسميات ومبررات مختلفة ومتعددة أيضاً.

وهناك فريق ثالث ربط بين الانفلات الأمني والجريمة وحيازة الأسلحة والتنمية مؤكداً أن حيازة السلاح زادت من معدلات الجريمة،كما أن انعدام الأمن والأمان يقلل من فرص التطور والاستثمار في قطاع كبير من قطاعات الإنتاج، وأن غياب القانون والتشريعات الرادعة ساهم بشكل كبير فى تفاقم وتزايد معدلات الجريمة بجانب الانفلات الأمني الذى شكل حجر عثرة في تحقيق التنمية الشاملة. وفى هذا السياق أكد باحثون آخرون أهمية العامل الاقتصادي فى زيادة أو انخفاض معدلات الجريمة، مبررين ذلك بأن انخفاض أو انعدام الدخل الشهري في بعض الحالات يؤدي إلى عدم القدرة إلى سد الاحتياجات الضرورية التي تدفع بالفرد إلى ارتكاب الجرائم لإشباع هذه الاحتياجات.وأصت نفس الدراسة بضرورة تعميق دور الأسرة وبناؤها في المجتمع من خلال إبراز دورها في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الرسمية وذلك لبناء جيل من شباب الواعي المدرك لمسؤوليته ودوره في هذه المرحلة مع إعطاء أهمية متزايدة إلى المناطق شبه الحضرية الموجودة على أطراف المدن أو في المناطق الفقيرة المكتظة بالسكان لكي لا تكون مركزاً مناسباً لمرتكبي الجرائم وذلك عن طريق توفير الخدمات، توفير أماكن ترفيه من أجل قضاء وقت الفراغ.

ومما سبق تكشف الدراسات والإحصاءات عن حجم الكوارث الأمنية التى وقعت فى مصر إبان ثورة ٢٥ يناير والتي أحدثت شرخاً كبيراً فى النسيج الاجتماعى المصرى الذى ظل متماسكاً على مدار ٧ ألاف سنة قاوم فيها المصريون دعاوى الفتنة كافة، وجابه بتماسكه كل معتد ومستعمر.والذي زاد الطين بلة هو التحول الكبير فى أدوار المجتمع المدني ولاسيما الجمعيات الأهلية التى تخلت عن أدوارها الرعوية والتنموية عن عمد، ولبست عباءة الدفاع عن حقوق الإنسان المهضومة فى بطون النظم المستبدة، مما أسهم بشكل كبير فى تزايد أعداد المحتاجين ومستحقي الرعاية والذين أصبحوا لقمة سائغة فى فم تجار السياسة، وأصحاب المصالح، يحركونهم تجاه مصالحهم أنى شاءوا، ويستخدمونهم كـ" فئران الحقل" يحرقون بهم مكتسبات الفريق المعارض حتى وإن أسفرت النتائج عن حرق الفقراء أنفسهم، ومن ثم تحول هؤلاء الفقراء من محتاجين يستخدمون "التسول" كأداة للعيش، " والسلم" كأداة للتعايش؛ تحولوا وبفعل الفقر وانصراف الدولة والمجتمع المدني عن رعايتهم إلى مجرمين، يستخدمون" البلطجة" كأداة للعيش،"والعنف" كأداة للتعايش.

وفى هذا السياق يمكننا رصد المغارم التنموية لثورة ٢٥ يناير وما تسببت فيه من انفلات أمنى فى مجموعة من المحاور، نراها قنابل موقوته انشوب ثورة جديدة ليست سياسية فى المقام الأول وانا هى ثورة للجياع:

2- المغارم الاقتصادية: لقد كان لثورة يناير مغارم اقتصادية عديدة، تمثلت فى تزايد معدلات البطالة بالمجتمع المصرى، والتي تفاقمت كنتاج واضح لتوقف كثير من أرباب الحرف عن مواصلة أعمالهم، بالإضافة إلى انخفاض أجور العاملين بشكل غير مسبوق، مع تخلى نسبة كبيرة من

المصانع والشركات عن العمالة خاصة العمالة المؤقتة؛ نظراً لتعرض هذه المصانع والشركات للاعتداء والسلب والنهب والتخريب، كما أدى الانفلات الأمنى إلى حدوث أزمات اقتصادية ومالية كبيرة، تمثلت فى الخسائر الجسيمة بالبورصة مع انخفاض فى الاحتياطى النقدى المصرى وتعرض كثير من االمؤسسات المالية لأعمال التخريب والنهب والسلب، بجانب الزيادة غير المقبولة فى الأسعار، والتي صاحبها عدم قدرة المواطنين على توفير احتياجاتهم الضرورية، فضلاً عن هروب الاستثمارات إلى الخارج وتدنى معدلات العوائد السياحية.

3- المغارم الاجتماعية: أسفرت الشواهد عن مغارم اجتماعية عديدة للانفلات الأمنى تمثلت فى انتشار البلطجة والتعدى على الأخرين وما صاحب ذلك من ظهور للعصابات المسلحة وتعرض المواطنين للاختطاف والسرقة بالإكراه، بجانب التأثير السلبى على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتدهورها وماصاحبها من غياب للاحترام المتبادل بين أبناء المجتمع، مع تزايد معدلات العنف بين أبناء المجتمع الواحد وبين أفراد الأسرة الواحدة. كما أدى الانفلات الأمنى أيضاً إلى تدهور المرافق العامة بالدولة مع غياب واضح لكافة أعمال الصيانة الدورية لهذه المرافق.وأخطر هذه المغارم هو ارتفاع حالات التفكك الأسري وتزايد معدلات الطلاق وضعف قبضة الأسرة على أبنائها.

4- المغارم البيئية: هناك أضراراً ومخاطراً بيئية عديدة نجمت عن الانفلات الأمنى عدها المبحوثون فى انتشار الحرائق فى مناطق عديدة بالدولة خاصة فى الميادين العامة ومؤسساتها، فضلاًعن التفجيرات التى تلحق بالمنشآت البترولية، بجانب غياب دور المحليات فى مواجهة المشكلات البيئية والتى ظهرت جلية فى الانتشار غير المقبول للكتابات على الحوائط، مع عدم قدرة أجهزة الأمن على التصدى لكافة أعمال التهريب للنفايات والملوثات الكيماوية الخطرة. وارتبطت المغارم البيئية أيضاً بانتشار الملوثات المائية والهوائية خاصة تلوث الهواء نتيجة لأبخرة الانفجارات وحرق المنشآت وتلوث مياه النيل، كما تفاقمت أزمة القمامة كنتاج واضح للانفلات الأمنى؛ حيث ظهر ذلك جلياً فى انتشار القمامة فى كثير من الميادين العامة مع انتشار المخلفات وما صاحبها من انتشار للأوبئة والأمراض نتيجة لهذه المخلفات.

5- المغارم الصحية: وفى هذا السياق يمكننا رصد أضراراً صحية بالغة نجمت عن الانفلات الأمنى وتمثلت فى تدهور حالة الإنتاج الدوائى وما صاحبه من ندرة شديدة لبعض الأدوية مع الزيادة المستمرة فى أسعار ماهو متاح منها فى الأسواق المحلية، بجانب عدم توفرها فى المستشفيات العامة، كما ارتبطت أيضا بغياب دور الدولة فى توفير الرعاية الصحية للمواطنين والذى جاء واضحاً فى تدنى الخدمة الصحية بالمستشفيات مع انخفاض الدور الرقابى للدولة عليها بجانب عجزها عن توفير الأجهزة الطبية بها، فضلاً عن غياب الحماية الأمنية للمواطنين، والذى ظهرجلياً فى تعرض حياة الأطباء للخطر نتيجة لتعدى المواطنين عليهم. بالإضافة إلى تزايد وتيرة العنف والقتل بين أفراد المجتمع مع آرتفاع ملحوظ فى عدد الوفيات نتيجة لعدم قدرة المؤسسة الصحية على توفير الرعاية الصحية للمرضى.

6- **المغارم الأمنية لثورة يناير:** هناك عوامل عديدة تسببت فى الانفلات الأمنى وتفشى الفوضى ابان ثورة يناير أولها ضعف الأداء الشرطى نظراً لحرق كثير من أقسام الشرطة، وتعرض كثير من رجال الأمن للبلطجة والأعتداء عليهم حتى القتل فضلا عن تعرض كثير منهم للمحاكمات بتهمة استخدام العنف فى التعامل مع حالات الانفلات الأمنى. ثانيا فقدان الثقة بين الأجهزة الشرطية والغالبية العظمى من المواطنين وحالات الاحتقان الموجودة لديهم عبر سنوات ما قبل الثورة . ثالثا